الأمـم المتحـدة

S/PV.5543

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٥٤٣**

الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٦/٥٥

نيويورك

الرئيس:	السيد فاسيلاكيس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد مهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي كيشين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتن
	اليابان	السيد أوشيما

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

06-54359 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/775، التي تتضمن نص مشروع قرار أعدته الدانمرك وسلوفاكيا وفرنسا وغانا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليونان.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن لممثل قطر، الذي يرغب في الإدلاء ببيان قبل التصويت.

السيد النصر (قطر): شكرا، سيدي الرئيس. يطيب لي أن أهنئكم بمناسبة اختتام رئاستكم لمجلس الأمن في مساء هذا اليوم وبالعمل الرائع الذي قمتم به أنتم ووفدكم. ولا شك أن هذا يوم مليء بالأعمال الهامة المدرجة في جدول أعمال المجلس. وقبل أن ننهي تناول البند الأخير في جدول أعمالنا هذا اليوم، يود فد بلدي أن ينوه بالمرونة الكبيرة التي أبديتموها في سبيل الحفاظ على تماسك المجلس ووحدة قراره ومصداقيته.

ومن هذا المنطلق، ولحرص وفد بلدي على المشاركة الفاعلة والدائمة مع باقي أعضاء المجلس، كان لوفد بلدي ملاحظات سبق أن تطرّق إليها مراراً في اجتماعات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. ومن أهمها توجيه النصح في مرات كثيرة إلى فريق الخبراء الذي يعمل مع لجنة الجزاءات لكي يتوخى الدقة والحذر والمهنية عند التعامل مع مسألة دارفور ونتائجها على السودان بأكمله وشعبه وحكومته.

وقد أعربنا خلال مشاورات كثيرة عن قلقنا من تسرع الفريق في توجيه الاتهامات إلى الأشخاص دون مراعاة لعدة مسائل جوهرية. منها عدم التعدي على اختصاص المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بدارفور، وعدم اعتماد الفريق على نتائج التحقيقات، بل الاسترسال في اتهام أعلى الشخصيات والرموز الوطنية لدولة ذات سيادة، دون مراعاة للأصول القانونية السليمة أو حتى الأعراف البرتوكولية. كما أن الفريق يساوي ضمناً، في تقريره وأسلوب تعاطيه مع قضية دارفور، بين حكومة الوحدة الوطنية السودانية التي هي الحكومة الشرعية للبلاد وبين الفصائل المتمردة، التي تعوق اتفاق السلام، ولا تستمع إلى نداءات المجتمع الدولي للانضمام إلى الاتفاق، وغير ذلك من الأمور التي تم لفت نظر الفريق إليها من قبل. ولكن لم يهتم الفريق بإظهار استعداده للعمل بالشكل المناسب الذي يمكن وصفه بالمهني.

إن وفد بلادي يتمسك باحترام الإجراءات الفنية المتبعة في لجان الجزاءات بحيث تكون لجنة الجزاءات هي الجهة المخولة لرفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الأمن بعد التوصل إلى توافق في الآراء. وذلك لعدم تقويض عمل اللجنة وإفساد الفائدة من وجودها. بالنظر إلى أن فريق الخبراء جهة مستقلة تساعد اللجنة ويجب عليها الالتزام بالحياد والشفافية والابتعاد عن الضغوط السياسية.

لقد أراد وفدي أن يقوم بإيصال رسالة مفادها أنه يمكن تصحيح المسارات غير المهنية مستقبلا.

وإننا نتمنى لكل أفرقة الخبراء التي تعمل مع لجان الجزاءات أن تفعل ذلك بمهنية وشفافية مطلقة، وأن تبتعد عن الانتقائية للحفاظ على مصداقية مجلس الأمن، الذي يتحمل مسؤولية كبيرة أمام الإنسانية. بناء على ما تقدم، لا يسع وفد بلادي إلا أن يستمر في عطائه الإيجابي المعتاد، وسوف يصوّت مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا، على أمل أن نرى في الفترة المقبلة من ولاية الفريق تحسناً ملحوظاً في أسلوب تعاطيه مع قضية دارفور بمهنية عالية وشفافية واضحة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2006/775.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، بيرو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الدانمرك، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧١٣ (٢٠٠٦).

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة في هذا الشهر، أود أن أعرب عن شكر وفد اليونان للأعضاء على تعاونهم، الذي كان مثمرا خلال كل الشهر بشأن هذه المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.